

Distr.: General
20 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - لمحة عامة
٣	١٤-٢	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	٣٤-١٥	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٦	١٨-١٥	ألف - لمحة عامة
٧	٢٢-١٩	باء - المالية العامة
٨	٢٤-٢٣	جيم - التجارة
٨	٢٧-٢٥	دال - الخدمات المصرفية والمالية
٩	٣٢-٢٨	هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة
١٠	٣٤-٣٣	واو - السياحة
١١	٤٦-٣٥	رابعا - الأحوال الاجتماعية



١١	٣٥ العمل	ألف -
١١	٣٦ حقوق الإنسان	باء -
١٢	٣٩-٣٧ الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	جيم -
١٢	٤٠ الصحة العامة	دال -
١٣	٤٣-٤١ التعليم	هاء -
١٣	٤٦-٤٤ الجريمة ومنع الجريمة	واو -
١٤	٥٠-٤٧ منتدى الحوار بشأن جبل طارق	خامسا -
١٦	٦١-٥١ مركز الإقليم في المستقبل	سادسا -
١٦	٥٣-٥١ موقف الدولة القائمة بالإدارة	ألف -
١٧	٥٤ موقف حكومة الإقليم	باء -
١٧	٥٦-٥٥ موقف حكومة إسبانيا	جيم -
١٨	٥٩-٥٧ المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا	دال -
١٩	٦١-٦٠ المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق	هاء -
٢٠	٦٥-٦٢ نظر الأمم المتحدة في المسألة	سابعا -
		اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان	ألف -
٢٠	٦٣-٦٢ والشعوب المستعمرة	
٢٠	٦٤ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
٢٠	٦٥ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق^(١) إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد في اتجاه الجنوب من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، يصله بها برزخ يبلغ طوله نحو ١,٦ من الكيلومترات. ويقع ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات من الخليج غربا؛ وتقع قارة أفريقيا على بعد ٣٢ كيلومترا إلى الجنوب من مضيق جبل طارق. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتبلغ وفقا لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، ٤,٨ كيلومترات مربعة. كما يوجد خلاف بشأن قضايا تتعلق بمياه البحار الممتدة قبالة جبل طارق. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عدد سكان الإقليم ٢٨ ٨٧٥ نسمة منهم ٤٤٧ ٢٣ من مواطني جبل طارق و ٤٢٨ ٥ نسمة من مختلف أنحاء أوروبا وشمال أفريقيا^(٢).

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٢ - يمثل حاكم جبل طارق ملكة بريطانيا في الإقليم، وفقا للأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦^(٣) الذي دخل حيز النفاذ في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والحاكم مسؤول عن تسيير الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالتعاون مع سلطات الشرطة في جبل طارق) وعن بعض التعيينات حسبما يخوله الدستور. وتشكل من الحاكم، إلى جانب مجلس الوزراء، حكومة جبل طارق^(٣). وعلى إثر الانتخابات، يقوم الحاكم، بحكم سلطته التقديرية، بتعيين عضو برلمان منتخب، يرى أنه صاحب النصيب الأكبر من فرص الفوز بأكبر قدر من ثقة أعضاء البرلمان المنتخبين، رئيسا للوزراء. وبناء على مشورة رئيس الوزراء، يعين الحاكم الوزراء، الذين بخلاف رئيس الوزراء، من بين أعضاء البرلمان المنتخبين.

٣ - ولدى جبل طارق محكمة عليا تسمح بالاستئناف أمام إحدى محاكم الاستئناف ومن ثم إلى "جلالته في المجلس"، التي تتصرف بناء على مشورة مجلس الملكة الخاص. وينص دستور عام ٢٠٠٦ على إنشاء مفوضية الجهاز القضائي، وهي مفوضية أنشئت بموجب

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من المعلومات المقدمة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا، ومن مصادر منشورة أخرى، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم.

(٢) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٣) www.gibraltar.gov.gi/constitution.

قانون الجهاز القضائي لعام ٢٠٠٧، رقم ٢٦-٢٠٠٧^(٤). وتمتع المفوضية بسلطات تنفيذية، للحاكم وحده سلطة استثنائية تحوله نقضها؛ وتلك السلطات تحول المفوضية تقديم المشورة إلى الحاكم بشأن بعض المسائل التي من قبيل التعيينات في مناصب كبير القضاة وباقي أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز للحاكم، بموافقة مسبقة من وزير دولة، أن يتجاهل مشورة مفوضية الجهاز القضائي في أية حالة يرى فيها أن اتباع تلك المشورة من شأنه الانتقاص من "خدمة"^(٣) ملكة بريطانيا.

٤ - ووفقا لوسائل الإعلام، فقد اعتبر كبير القضاة الحالي أن قانون الجهاز القضائي لعام ٢٠٠٧ يجد من مسؤوليات كبير القضاة^(٥). ونتيجة لما أعقب ذلك من جدل حول هذه المسألة ومسائل أخرى، عزل الحاكم كبير القضاة من منصبه في مطلع عام ٢٠٠٨. وبناء على مشورة من مفوضية الجهاز القضائي، قام الحاكم في وقت لاحق بتعيين هيئة قضائية، بموجب الفرع ٦٤(٤) من الدستور، لتسدي إليه المشورة بشأن ما إذا كان يتعين إحالة مسألة عزل كبير قضاة جبل طارق إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص^(٦). ومن المقرر عقد جلسات عامة على مدى ثلاثة أسابيع بدءا من ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من أجل النظر في هذه المسألة^(٧).

٥ - وبموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تحتفظ ملكة بريطانيا بالسلطة الكاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. وتشمل تلك السلطة سن القوانين التي تعدل الدستور أو تلغيه. ويتضمن الأمر الدستوري أيضا حكما يتعلق بأراضي التاج في جبل طارق.

٦ - ووفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يحل الحاكم البرلمان استعدادا للانتخابات العامة القادمة بعد أربع سنوات من تاريخ الاجتماع الأول للبرلمان عقب أي انتخابات عامة، ما لم يكن قد حلّ فعلا^(٨).

٧ - وقد أُجريت آخر انتخابات عامة في جبل طارق في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وحصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحاكم في جبل طارق على ٤٩ في المائة من الأصوات، متبوعا بحزب العمال الاشتراكي لجبل طارق بنحو ٣٢ في المائة والحزب الليبرالي بما يزيد على ١٣ في المائة. وأعيد تعيين بيتر كاروانا، زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي

(٤) www.gibraltarlaws.gov.gi/articles/2007-260.pdf

(٥) www.vox.gi/Politics/Chief_Justice_Loses_Control_Courts.htm، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٦) www.panorama.gi، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٧) <http://business.timesonline.co.uk>، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٨) http://www.gibraltar.gov.gi/constitution/new_constitution/NewGibraltarConstitution.pdf;

gibfocus، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ www.gibfocus.gi

لجبل طارق، رئيسا لوزراء جبل طارق لولاية رابعة. ويستمر جوزيف بوسانو من حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق زعيما للمعارضة، التي تضم الحزب الاشتراكي لجبل طارق والحزب الليبرالي^(٩).

٨ - وبعد حملة دامت عشر سنوات من أجل ممارسة حق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك أهالي جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في الانتخابات البرلمانية الأوروبية الأخيرة لأن الدولة القائمة بالإدارة قد اعتبرتهم، للأغراض الانتخابية، تابعين لمنطقة جنوب غرب إنكلترا.

٩ - وينتق دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ عن كتاب المملكة المتحدة الأبيض المعنون: "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، الذي عُرض على البرلمان في آذار/مارس ١٩٩٩، ويشير إلى حاجة كل إقليم إلى إطار دستوري يلائم ظروفه الخاصة^(١٠). وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنشأ مجلس نواب جبل طارق لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري، وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، اعتمد بصورة رسمية تقريرا عن مسألة السعي إلى تحقيق "أقصى حد من الحكم الذاتي".

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قدم رئيس الوزراء مقترحات الإقليم بشأن الإصلاح الدستوري رسميا إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥، بدأت مفاوضات ترمي إلى تحديث دستور جبل طارق بطريقة تُبقي جبل طارق إقليما بريطانيا ولكن في إطار علاقة غير استعمارية مع المملكة المتحدة. وجرت المناقشات حصريا بين المملكة المتحدة وممثلين عن جميع الأحزاب في جبل طارق بقيادة رئيس الوزراء.

١١ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلن وزير خارجية المملكة المتحدة، في بيان مكتوب قدم إلى مجلس العموم البريطاني، أنه تم الاتفاق على تفاصيل دستور جديد بين وفدي المملكة المتحدة وجبل طارق. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أُجري الاستفتاء الدستوري في جبل طارق وأقر الدستور الجديد بنسبة ٦٠,٢٤ في المائة من المصوتين، فيما صوتت نسبة ٣٧,٧٥ في المائة ضده، وتركت النسبة الباقية أوراق تصويتها بيضاء^(١١).

(٩) http://electionresources.org/panorama/archive/2007_10_12_archive.html

(١٠) "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ استنسخ في الوثيقة، A/AC.109/1999/1، المرفق.

(١١) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٢ - وفي الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام (A/61/710)، أفاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة بأن الدستور الجديد لجبل طارق أصبح نافذا بموجب أمر مجلسي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وبدأ العمل به في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفيما أشار الممثل الدائم إلى اعتراف الدستور الجديد بحق شعب جبل طارق في تقرير المصير، أفاد بأنه ينص على إقامة علاقة حديثة بين جبل طارق والمملكة المتحدة لا تقوم على الاستعمار.

١٣ - وفي هذا الصدد وعلى النحو المذكور سابقاً^(١٢)، أعلنت إسبانيا أن دستور عام ٢٠٠٦ يعتبر تحسیناً وتحديثاً لنظام الحكم فيه لكنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الأهلية الدولية لجبل طارق وأن اعتماد الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦ هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله. وصرحت الحكومة الإسبانية كذلك بأن الاستفتاء الذي أجري في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ هو مبادرة محلية تمثل تعبيراً ديمقراطياً لسكان جبل طارق عن رغبتهم في اكتساب نظام حكم أكثر كفاءة وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق التي ينظر فيها والتي لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير^(١٣).

١٤ - وترد أدناه مواقف الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم وحكومة إسبانيا، بما في ذلك مواقفها في سياق منتدى الحوار بشأن جبل طارق.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٥ - جبل طارق لا توجد فيه أية موارد طبيعية معروفة، كما يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وفيما قبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد، يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع بالمملكة المتحدة. ولكن مع تقليص حجم القاعدة العسكرية، أصبح الاقتصاد يركز أكثر فأكثر على السياحة وتقديم الخدمات المالية، بما فيها العمليات المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية. وعملة جبل طارق هي الجنيه الإسترليني.

١٦ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ما قدره ٥٩٩,٢ مليون جنيه إسترليني، وبلغ نصيب الفرد منه ٢٠,٨٣١ جنيه إسترليني، بمعدل تضخم يقدر بـ ٢,٨ في المائة.

(١٢) A/AC.109/2007/12.

(١٣) معلومات مقدمة من حكومة إسبانيا، آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٧ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن وزارة الدفاع في المملكة المتحدة، التي كانت تُشغل أكثر من ٢٠ في المائة من القوة العاملة في الإقليم، أصبحت الآن تشغل نحو ٨ في المائة منها وتساهم بنحو ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تظل النفقات الدفاعية في جبل طارق للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ متماشية عموماً مع مستوى السنوات الماضية - أي نحو ٦٣ مليون جنيه إسترليني. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أبلغ وزير الدولة للقوات المسلحة في المملكة المتحدة مجلس العموم أنه في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان نحو ٣٥٠ من أفراد القوات النظامية يرابطون في جبل طارق^(١٤). ووفقاً لإسبانيا، تفيد المعلومات المتعلقة بالمملكة المتحدة المتبادلة في سياق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بأن عدد أفراد القوات المسلحة البريطانية المنتشرين في جبل طارق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بلغ ٨١٨ فرداً. ويرد مزيد من المعلومات بشأن المنشآت العسكرية في جبل طارق في ورقة العمل لعام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/11). ويرد أدناه بيان موجز للترتيبات الأخيرة المتخذة بشأن المهابط الجوية والمطارات.

١٨ - وأشار رئيس الوزراء، في رسالته الموجهة بمناسبة العام الجديد ٢٠٠٨، إلى النجاح الاقتصادي المتواصل الذي تمكن جبل طارق من تحقيقه. فقال إنه إضافة إلى تمويل التحول في جبل طارق والتخفيضات الضريبية الضخمة للجميع، هيأ النجاح الاقتصادي أعداداً كبيرة من فرص العمل الجيدة لأهالي جبل طارق وغيرهم من سكان الإقليم، على نحو ميسر له مثيل^(١٥).

باء - المالية العامة

١٩ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ ما قدره ٢١٢,٢ مليون جنيه إسترليني وبلغت نفقاتها ١٥٦,٣ مليون جنيه إسترليني^(١٦). وذلك شكل زيادة بنسبة ٧ في المائة في الإيرادات بالمقارنة بالسنة السابقة، وهي مستمدة أساساً من ضريبة الدخل وارتفاع الإيرادات المتأتية من رسوم الاستيراد^(١٦).

(١٤) www.fco.gov.uk، مناقشات مجلس العموم، هانسر، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧،

www.publications.parliament.uk/pa/cm/cmhansrd.htm

(١٥) www.gibraltar.gov.gi، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(١٦) خطاب ميزانية ٢٠٠٧ الذي أدلى به رئيس الوزراء، www.gibraltar.gov.gi/budget.

٢٠ - ويبلغ معدل ضريبة أرباح الشركات ٣٥ في المائة فيما يخص شركات المرافق العامة. وتفرض معدلات ضريبة جد منخفضة على الشركات الأخرى، ويظل قطاع المناطق الحرة غير خاضع عمليا للضريبة.

٢١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل مشاريع الاستثمار الرأسمالي تعزيز وتحديث جميع الجوانب المادية للمرافق في جبل طارق في مجالات شتى، بما في ذلك السكن الميسور التكلفة، والرعاية الصحية، والتعليم، وتحسين الهياكل الأساسية، والمرافق الترفيهية. وتقدر الاستثمارات الرأسمالية في عام ٢٠٠٧ بنحو ١١٦ مليون جنيه إسترليني^(٢).

٢٢ - وأفادت الحكومة الإسبانية بأنه على إثر اتفاقات قرطبة المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق (الواردة أدناه في الفرع المتعلق بمنتدى الحوار بشأن جبل طارق) استثمرت إسبانيا نحو ١,٥ مليون يورو في مرافق الجمارك والشرطة في بلدة لالينيا^(١٧).

جيم - التجارة

٢٣ - بلغ مجموع الواردات والصادرات في عام ٢٠٠٦، بما في ذلك منتجات النفط، ما قدره ١ ٠٥٩,٩ مليون جنيه إسترليني و ٧٩٧,٧ مليون جنيه إسترليني على التوالي. وكانت المملكة المتحدة منشأ نحو ٣٢ في المائة من واردات جبل طارق التي بخلاف الوقود. ومن المصادر الرئيسية الأخرى للواردات: إسبانيا والدانمرك وهولندا^(٢).

٢٤ - وترحب حكومة الإقليم بما يبذله الإقليم من جهود متصلة بالتجارة تعتمد على الفرص التجارية التي يتيحها تحسن العلاقات مع إسبانيا مؤخرا^(١٦).

دال - الخدمات المصرفية والمالية

٢٥ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتمتع جبل طارق بقطاع مالي متطور جدا تنظمه هيئة قانونية مستقلة هي لجنة الخدمات المالية. وتضم هذه اللجنة مسؤولا تنفيذيا أولا يعمل بدوام كامل بصفته الرسمية، وسبعة أشخاص آخرين، اثنان منهم على الأقل يملكان خبرة تنظيمية واسعة في اختصاص آخر، ويعينهم وزير جبل طارق المسؤول عن الخدمات المالية انطلاقا من الترشيحات التي تقدمها اللجنة المذكورة^(١٨).

(١٧) A/AC.109/2007/12/Corr.1.

(١٨) www.fco.gov.uk.

٢٦ - وكما أفيد سابقا، يعهد إلى مركز جبل طارق المالي الذي أنشئ في عام ١٩٩٧ بتسويق الخدمات المالية والترويج لها، والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك مختلف المبادرات الدولية، وتطوير المنتجات، والاتصال بالقطاع الخاص والجهة القائمة على التنظيم. ولاقت الجهود التي بذلها جبل طارق لضمان نجاح الآليات التنظيمية اعترافا دوليا من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها، ومن المسلم به عموما أن جبل طارق من بين الدوائر القضائية التي تخضع لأكثر أشكال الرقابة صرامة ويجري إنفاذ القوانين فيها وفق معايير سامية ملائمة. ولكن نظرا لأن جبل طارق ليس طرفا في اتفاقات سارية المفعول بشأن تبادل المعلومات الضريبية، لا توجد فيه تشريعات داخلية للحصول على معلومات للاستجابة لطلبات تبادل المعلومات للأغراض الضريبية^(١٢)، وترد في ورقة العمل A/AC.109/2007/12 معلومات إضافية في هذا الصدد.

٢٧ - وجاء في جملة ما ذكره صندوق النقد الدولي في تقريره القطري رقم ١٥٧/٠٧ المؤرخ شهر أيار/مايو ٢٠٠٧ المعنون "جبل طارق: تقرير تقييمي مفصل عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، أن سلطات جبل طارق قد أبلت بلاء حسنا في إدخال تحسينات على 'نظام جبل طارق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب' في القطاع المصرفي، مما مكنها من مواكبة المعايير المتطورة. وفي نفس الوقت، أفاد التقرير أن جبل طارق بحاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير من أجل المضي قدما بنظامه القانوني والتنظيمي. وعلى سبيل المثال، دعا التقرير إلى توحيد القوانين الجنائية المتعلقة بغسل الأموال وإلى توسيع السلطات التي تقتصر حاليا على قضايا غسل الأموال المتعلقة بالمخدرات لكي تشمل أيضا قضايا غسل الأموال التي تنطوي على عائدات جرائم أخرى^(١٣).

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٨ - فيما يتعلق بمسألة النقل البري من جبل طارق وإليه، وعلى إثر اتفاقات قرطبة، دخلت حيز النفاذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ترتيبات جديدة، بما فيها القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تضطلع بها الجمارك والشرطة ضرورية بالنظر إلى أن جبل طارق ليس عضوا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) ليست طرفا فيما يدعى منطقة شينغن لأغراض الحدود الخارجية.

(١٩) www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07157.pdf

٢٩ - وتوجد رحلات جوية منتظمة تربط بين جبل طارق وعدة مطارات في أوروبا، بما في ذلك لندن ومدريد^(٢٠).

٣٠ - ووفقا لما ذكر سابقا^(٢١)، فإن حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بالسيطرة على جوانب الطيران العسكري للمهبط الجوي وبالمسؤولية التشغيلية عنه^(٢٢). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتفقت حكومة الإقليم ووزارة الدفاع على أن تتولى حكومة جبل طارق مسؤولية العلاقات التجارية مع مستعملي المطار المدنيين، وكذلك الجوانب الاقتصادية للاستعمال المدني. وبموجب هذا الاتفاق، تتولى حكومة الإقليم إجراء جميع التفاعلات التجارية مع الخطوط الجوية وغيرها من المستعملين المدنيين، بما في ذلك إدارة القدرات وتحديد مواعيد الرحلات التجارية. وفي مقابل التحكم في الجوانب التجارية للاستعمال المدني للمهبط الجوي والاحتفاظ برسوم الهبوط والوقوف (التي كانت تدفع سابقا لوزارة الدفاع)، ستتقاسم حكومة الإقليم مع وزارة الدفاع، مناصفة بينهما، تكلفة خدمات المهبط الجوي لكل من الطائرات المدنية والعسكرية التي توفرها وزارة الدفاع^(٢٣).

٣١ - ووفقا لحكومة الإقليم، سيُفرغ من إنشاء محطة جوية جديدة في غضون السنة المقبلة. ويعكس موقع المطار وتصميمه الداخلي الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقات قرطبة المبرمة في منتدى الحوار المشار إليها أدناه. ويتوقع أن يساهم النفق الممتد تحت مدرج المطار الجديد، وتفرعه إلى طريق "برج الشيطان"/ممر المركبات المزدوج للشاطئ الشرقي، وما يشملها من مواقف للسيارات مؤلفة من عدة طوابق، في التخفيف من اكتظاظ حركة المرور^(٢٤).

٣٢ - ونظرا لأن مضيق جبل طارق هو المعبر المائي الرئيسي بين البحر الأبيض المتوسط وباقي أنحاء العالم، يُستخدم جبل طارق كميناء من قبل العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة.

(٢٠) <http://www.gibraltar.gov.uk>

(٢١) خطاب ميزانية ٢٠٠٧؛ gibnet.com/texts/annex2.pdf

(٢٢) 07- www.chronicle.gi, 27 June 2007; 2007 Budget speech; www.nao.org.uk/publications/nao_reports

.08/07084.pdf page 25; and www.gibraltar.gov.gi press release No: 40/2008 of 18 February 2008

واو - السياحة

٣٣ - يتألف الزوار الوافدون إلى جبل طارق أساسا من أشخاص قادمين برا من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين جوا من المملكة المتحدة بدرجة أولى، ووافدين على متن عبارات تأتي من المغرب وعلى متن السفن السياحية الزائرة ليوم واحد.

٣٤ - ووفقا لما أفادت به حكومة الإقليم، ازدادت أعداد الزوار في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥ في المائة إلى نحو ٨,٢ ملايين زائر. وقد أنفق الزوار قرابة ٢١٠ ملايين جنيه إسترليني أثناء وجودهم في جبل طارق. وارتفع عدد ركاب السفن السياحية بنسبة ١٢ في المائة ليصل مجموعهم إلى ٢١١ ٠٠٠ مسافر استقلوا ٢٠٢ سفينة زائرة. واستمر ازدياد العمالة في القطاعات المتصلة بالسياحة، التي من قبيل الفنادق والمطاعم والنقل، وذلك بإضافة ١١٤ وظيفة في عام ٢٠٠٦^(١٦).

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٥ - تفيد المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة عن عام ٢٠٠٧ بأن عدد المستخدمين في جبل طارق بلغ ٤٨٥ ١٨ مستخدما، مما يشكل زيادة بنسبة ٩,٥ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وكان عدد المستخدمين في القطاعات الخمسة الكبرى على النحو التالي: المصارف والمالية: ٦٦٦ ٣ موظفا؛ والإدارة العامة والدفاع: ٨٨٦ ٢ موظفا؛ وتجارة الجملة والتجزئة: ٢ ٠٨٨ موظفا؛ والبناء والتشييد: ١٠٦ ٣ موظفا؛ والخدمات الطبية والصحية: ٧٢٢ ١ موظفا. وقدر معدل البطالة بـ ٣,٥ في المائة^(١٧).

باء - حقوق الإنسان

٣٦ - يتضمن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ فصلا مستكملا عن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد^(٢٣). ومن جانب آخر، قبلت المملكة المتحدة، على أساس دائم، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بحق الأفراد في جبل طارق في تقديم التماسات بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالتالي، يتوقع أن تتماشى تشريعات جبل طارق مع الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقية المذكورة. بيد أن تقارير وسائط الإعلام الصادرة في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن آراء منظمة معروفة من منظمات المجتمع المدني في جبل طارق تفيد بأن القانون المعمول به في جبل طارق لا يُلزم القضاة سوى بـ "مراعاة" الأحكام

(٢٣) A/AC.109/2007/12، الفقرة ٣٦، www.gibraltar.gov.gi/constitution.

والفتاوى الصادرة بموجب الاتفاقية. وفي سياق الجهود المبذولة في جبل طارق من أجل الامتثال للاتفاقية، اعترف رئيس الوزراء، في رده على سؤال وجه إليه في لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، بأن هناك "خلافًا بشأن تحقيق المساواة فيما يتعلق بسن الرشد"؛ ولا تزال هذه المسألة موضع جدل في الإقليم^(٢٤).

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٧ - وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة عن عام ٢٠٠٧، يخضع قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق لقانون الضمان الاجتماعي (التأمين ضد إصابات العمل) (١٩٥٢)، الذي ينص على دفع استحقاقات عن حالات الإصابة والإعاقة والوفاة الناجمة عن العمل؛ وقانون الضمان الاجتماعي (النظام المقفل للاستحقاقات الطويلة الأجل) (١٩٩٦) وقانون الضمان الاجتماعي (النظام المفتوح للاستحقاقات الطويلة الأجل) (١٩٩٧)، اللذان يشملان معاشات الشيخوخة وبدلات الوصاية واستحقاقات الترميل؛ وقانون الضمان الاجتماعي (التأمين) (١٩٩٥) وقانون الضمان الاجتماعي (الاستحقاقات لغير المشتركين والتأمين ضد البطالة) (١٩٥٥)، اللذان يشملان منح الأمومة وبدلات الأمومة ومنح الوفاة^(٢٥).

٣٨ - وتنفيذا لميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية للإقليم في تموز/يوليه ٢٠٠٧ زيادة في استحقاقات منح رعاية الأطفال وبدلات الإعاقة^(٢٦).

٣٩ - وفيما يتعلق بتسوية مسألة المعاشات التقاعدية للعمال الإسبان السابقين الذين عملوا قبل عام ١٩٦٩ في جبل طارق، التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري لمنتدى الحوار بشأن جبل طارق في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حظيت هذه التسوية بقبول ٩٩ في المائة من مجموع المتقاعدين الإسبان المعنيين وعددهم ٧٠٠ ٥ متقاعد^(٢٧).

(٢٤) انظر www.gibfocus.gi، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ www.panorama.gi، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٢٥) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ موجز تدابير الميزانية - ٢٠٠٧، <http://www.gibraltar.gov.gi>.

(٢٦) http://www.gibraltar.gov.gi/latest_news/press_releases/2007/159-2007.pdf، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٢٧) http://www.gibraltar.gov.gi/latest_news/press_releases/2007/CommuniqueForumOfDialogueOnGibraltar.pdf

٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

دال - الصحة العامة

٤٠ - تتولى هيئة الصحة لجبل طارق مسؤولية توفير الرعاية الصحية في جبل طارق. وقد بلغت نفقات هذه الهيئة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ما قدره ٥٦,١ مليون جنيه إسترليني^(٢٨). ويقدم مستشفى سان برنار الجديدي في يوروبورت، الذي افتتح في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بسعة ١٦٦ سريرا، خدمات شاملة للمرضى الخارجيين، كما يوفر العلاج لتلواء المستشفى الذين يمثلون حالات طبية حادة وحالات جراحية. والعمر المتوقع في جبل طارق هو ٧٨,٥ عاما للذكور و ٨٣,٣ عاما للإناث^(٢٩).

هاء - التعليم

٤١ - يخضع التعليم لقانون التعليم والتدريب لعام ١٩٧٤. والتعليم مجاني وإجباري للأطفال ما بين سن الخامسة والخامسة عشرة^(٣٠). وتتولى وزارة التعليم والتدريب مسؤولية التعليم العام في جبل طارق. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات التعليم عام ٢٠٠٧ ما قدره ٢١,٨ مليون جنيه إسترليني. واستكمل في عام ٢٠٠٧ برنامج لإدخال تحسينات رئيسية على المدارس الحكومية بتكلفة قدرها ١,٤ مليون جنيه إسترليني.

٤٢ - وتوجد ١٣ مدرسة ابتدائية - ١١ منها تديرها الحكومة، وواحدة خاصة وواحدة للخدمات. وتوجد أيضا أربع مدارس ثانوية غير مختلطة، منها اثنتان تديرهما الحكومة واثنتان خاصتان. وتقوم المدارس الثانوية في الإقليم بإعداد التلاميذ لامتحانات الشهادة العامة للتعليم الثانوي التي تنظمها الهيئات المانحة في المملكة المتحدة. وتوجد أيضا كلية فنية ومهنية، بلغ عدد الطلاب المسجلين فيها ٣٨٠ طالبا في عام ٢٠٠٧. وفي نفس العام، كان ٥٢٣ طالبا في جبل طارق يتابعون دراساتهم العليا في المملكة المتحدة بتمويل من حكومة الإقليم، التي تغطي تكلفة المصاريف الدراسية للجامعات والكليات^(٣١).

٤٣ - ومثلما أفيد سابقا، أعرب منتدى الحوار بشأن جبل طارق، في بيانه الوزاري المشترك الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر، عن ترحيبه بمقترح الحكومة الإسبانية الداعي إلى افتتاح معهد سرفانطس في جبل طارق. وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه، تعمل حكومة جبل طارق حاليا على إيجاد مقر مناسب للمعهد^(٣٢).

(٢٨) http://www.gibraltar.gov.gi/gov_depts/govt_finance/Public_Finances2007_08.pdf

(٢٩) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٣٠) A/AC.109/2007/12؛ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.panorama.gi

واو - الجريمة ومنع الجريمة

٤٤ - تتولى شرطة جبل طارق الملكية مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع سلطات الشرطة في جبل طارق المنشأة بموجب قانون الشرطة لعام ٢٠٠٦ رقم ٢٠٠٦-٢٠ (٣١)، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ووفقا لهذا القانون، فإن الحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٤٥ - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، بلغ عدد الجنايات المرتكبة في جبل طارق خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المشمولة بالتقرير ٦٢٨ ١ جنائية مصنفة ضمن الفئات التالية: جرائم الاعتداء على الشرطة (٣٩)؛ وجرائم العنف ضد الأشخاص (١١٣)؛ وجرائم الاعتداءات الجنسية (١٩)؛ وجرائم السرقة والسطو على المنازل والسلب (٤٠٧)؛ وجرائم الضرر الجنائي (٥١٦)؛ وجرائم المخدرات الخطيرة (٤٧١)؛ والجرائم الاحتيالية (٤٦)؛ وجرائم أخرى (١٧) (٣٢).

٤٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقعت المملكة المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ثم وُسع نطاقها لتشمل جبل طارق في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (٣٣). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وجهت إسبانيا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة مذكرة تتضمن، في جملة أمور، الإعلان التالي الصادر في ١٨ كانون الثاني/يناير: "تكتسي سلطات جبل طارق طابعا محليا وتمارس اختصاصات تنحصر في الشؤون الداخلية التي يكون منشؤها أو أساسها السلطات المُسندة إليها أو المخولة لها من جانب المملكة المتحدة وفقا لتشريعاتها المحلية وبصفتها الدولة ذات السيادة التي يخضع لها الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي". وتابعت إسبانيا قولها "بالتالي، فإن أي مشاركة من جانب سلطات جبل طارق في تنفيذ هذه الاتفاقية ستُفهم بأنها تجري حصرا في إطار الشؤون الداخلية لجبل طارق" (٣٤).

(٣١) www.gibraltarlaws.gov.gi/articles/2006-20o.pdf

(٣٢) Abstract of Statistics 2006, Table 27: Criminal Offences, 1999-2007, page 25, Source: Royal Gibraltar Police, The Policing Plan 2006-2007 ;Police, www.gibraltar.gov.gi/gov_depts/Statistics; <http://www.gibraltar.gov.gi/judiciary/police/index.htm>

(٣٣) C.N.1130.2007.Treaties و C.N.1130.Treaties-19 (إشعار الوديع).

(٣٤) C.N.69.2008.Treaties-1 (أعيد إصدارها) ورسالة موجهة من إسبانيا، 54/IPE/ac، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

خامسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٤٧ - كما أفيد سابقاً^(١٢)، أدت المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق إلى إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤، بحيث يكون منفصلاً عن عملية بروكسل. وأفادت نشرة صحفية مشتركة بين وزارة خارجية إسبانيا ووزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية وحكومة جبل طارق مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في جملة أمور، بأنه على مستوى هذا المنتدى، "ودون الإخلال بالوضع الدستوري لأي طرف (بما في ذلك مركز جبل طارق بوصفه ليس دولة مستقلة ذات سيادة)، يكون لكل طرف من الأطراف الثلاثة حق خاص ومستقل في إسماع صوته ويشارك كل طرف استناداً إلى نفس الأساس. ويجب أن تغطي جميع القرارات أو الاتفاقات التي يتوصل إليها المنتدى بموافقة جميع الأطراف المشاركة الثلاثة. وإذا أرادت الأطراف الثلاثة أن تتخذ قراراً بشأن مسألة ما على مستوى المنتدى يرمي بشأنها اتفاق رسمي بين المملكة المتحدة وإسبانيا فقط، فمن المعلوم أن المملكة المتحدة لن توافق على ذلك القرار دون موافقة حكومة جبل طارق".

٤٨ - ومنذ إنشاء المنتدى، عقدت عدة جولات من المناقشات، قبل وبعد الاجتماع الوزاري للمنتدى المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إبان التوصل إلى مجموعة الاتفاقات المعروفة باتفاقات قرطبة. وتهدف الاتفاقات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من جبل طارق والمنطقة المحيطة به، ولا سيما منطقة كامبو جبل طارق، وهي تغطي مجالات من قبيل المعاشات التقاعدية للعمال الإسبان السابقين الذين عملوا قبل ١٩٦٩ في جبل طارق، والاتصالات السلوكية واللاسلكية والحاجز/الحدود، وإنشاء معهد سرفانطس في جبل طارق^(٣٥). ويجري حالياً تنفيذ هذه الاتفاقات. وكما ذكر سابقاً^(١٢)، أعلن المشتركون في إصدار البلاغ الوزاري للمنتدى أن تلك الاتفاقات لا ترتب أي آثار على الإطلاق فيما يتعلق بالسيادة والولاية، وأن حكومة جبل طارق تفهم وتقبل أن كل إشارة إلى السيادة في البلاغ هي إشارة ثنائية إلى المملكة المتحدة وإسبانيا.

٤٩ - وعقد آخر اجتماع للمنتدى، وهو الاجتماع السابع، يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في كاستياري دي لا فرونتيرا. واستعرض المشتركون الثلاثة تنفيذ الترتيبات التي تم التوصل إليها في قرطبة وأقروا في البلاغ الختامي للاجتماع بالتنفيذ المرضي لجميع الاتفاقات.

(٣٥) www.gibnet.com/texts/trip_1.htm

٥٠ - علاوة على ذلك، أجرى المشتركون مناقشة تمهيدية بشأن الأهداف والمقاصد المحتملة لكل مسألة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال المستقبلي للمنتدى، وهي: التعاون بشأن البيئة، والخدمات المالية والضريبة، ومسائل القضاء والشرطة، والتعليم، والاتصالات البحرية، والمسائل المتعلقة بالتأثيرات^(٣٦).

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥١ - تدخل السير جون ساور، الممثل الدائم للمملكة المتحدة في إطار ممارسته لحق الرد، فأدلى ببيان في الجلسة السادسة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة (انظر الوثيقة A/C.4/62/SR.6). وكما يتبين من المحضر الموجز لتلك الجلسة، ذكر الممثل الدائم، في جملة أمور، أن المملكة المتحدة ترحب باستمرار التقدم في عملية الحوار الثلاثية بين حكومات المملكة المتحدة وإسبانيا وجبل طارق. وأضاف أنه يجري تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا من دون المساس بالمواقف الخاصة بالمملكة المتحدة وإسبانيا بشأن السيادة، التي لم تتخذ الأمم المتحدة رأيا بشأنها.

٥٢ - علاوة على ذلك، قال الممثل الدائم إن حكومته ترحب بقرار شعب جبل طارق قبول الدستور الجديد الذي ينص على إقامة علاقة حديثة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. ومن المؤسف أن النهج القديم الذي تتبعه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لا يتيح، على ما يبدو، الاعتراف بمثل هذه العلاقة. فالمعايير التي تستخدمها اللجنة لتحديد ما إذا كان ينبغي لإقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن "يرفع من القائمة" لم تراعى الطريقة التي جرى بها تحديث العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وبين المملكة المتحدة والأقاليم الأخرى الواقعة وراء البحار على نحو مقبول للجانبين. ويعتبر جبل طارق الآن ناضجا من الناحية السياسية وعلاقته مع المملكة المتحدة هي بطبيعتها غير استعمارية.

٥٣ - وتابع الممثل الدائم قائلا إن جبل طارق، باعتباره إقليما منفصلا تعترف به الأمم المتحدة، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا، يؤكد الدستور الجديد على حق شعب جبل طارق في تقرير المصير. وهذا الحق غير مقيد بمعاهدة أوترخت إلا بقدر ما تعطي هذه المعاهدة إسبانيا حق الرفض إذا ما تخلت بريطانيا في وقت

(٣٦) http://www.gibraltar.gov.gi/latest_news/press_releases/2007/250-2007_Communique_VII_Forum.pdf;

www.gibraltar.gov.gi

من الأوقات عن السيادة. ومن ثم، فإن الاستقلال لن يكون خياراً إلا بموافقة إسبانيا. وتقر حكومة المملكة المتحدة بأن إجراء البتّ في الاستفتاء لقبول الدستور الجديد يعتبر ممارسة من جانب شعب جبل طارق لحقه في تقرير المصير. والدستور لا ينتقص بأي حال من الأحوال من السيادة البريطانية، والمملكة المتحدة تحتفظ بمسؤوليتها الدولية الكاملة عن جبل طارق، بما في ذلك علاقاته الخارجية وشؤون الدفاع، وذلك بتوافق كامل مع رغبات شعب جبل طارق التي أعرب عنها بكل حرية. وتابع الممثل الدائم، فقال إن حكومة المملكة المتحدة لا تقبل أن ينطبق مبدأ السلامة الإقليمية في أي وقت من الأوقات على إنهاء استعمار جبل طارق، ولا تقبل أن يعني وجود نزاع على السيادة أن شعب جبل طارق ليس له الحق في تقرير المصير. واستطرد قائلاً إن المملكة المتحدة تعيد تأكيد التزامها القديم العهد بإزاء شعب جبل طارق بأنها لن تدخل في أية اتفاقات يمكن بموجبها أن يخضع هذا الشعب لسيادة دولة أخرى بما يتنافى مع رغباته.

باء - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ذكر بيتر كاروانا رئيس وزراء جبل طارق، في كلمة ألقاها أمام اللجنة الرابعة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حسيماً يرد في المحضر الموجز لتلك الجلسة، أن شعب جبل طارق صوّت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في استفتاء نظمته بشكل كامل حكومة جبل طارق، دون أي مشاركة على الإطلاق من جانب حكومة المملكة المتحدة، مؤيداً قبول علاقة دستورية جديدة مع المملكة المتحدة. والدستور الجديد يخول جبل طارق الحكم الذاتي الكامل، باستثناء المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع؛ وهو ليس دستوراً لدولة مستقلة ذات سيادة، لأن شعب جبل طارق لا يعتقد، لأسباب مختلفة، أن الاستقلال هو الخيار الأفضل لإقليمه. والحاكم لا يمارس مهامه إلا بصفته ممثل ملكة جبل طارق، وليس بصفته ممثل المملكة المتحدة، وهو يمارس السلطات المخولة له بهذه الصفة وحدها. ومن وجهة نظر رئيس الوزراء، لا تتوافر لدى المملكة المتحدة الصلاحية ولا القدرة على التصرف مثل دولة قائمة بالإدارة في جبل طارق، وليست لديها أي رغبة في القيام بذلك. وبالتالي، ينبغي أن يُرفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تُعفى المملكة المتحدة، وفقاً لذلك، من التزام الإبلاغ فيما يتصل بجبل طارق بمقتضى الميثاق. واختتم رئيس الوزراء قائلاً إن المنتدى الثلاثي للحوار يؤدي عمله جيداً وإن الاتفاقات الأولية التي تم التوصل إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تُنفذ بنجاح. وتلتزم حكومة جبل طارق التزاماً تاماً بما يصدر عن المنتدى ومدّ جسور بناءة مع إسبانيا على أساس الاحترام المتبادل.

جيم - موقف حكومة إسبانيا

٥٥ - تدخل إننيغو دي بالاسيو، نائب الممثل الدائم لإسبانيا، بكلمة ألقاها في الجلسة السادسة للجنة الرابعة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر الوثيقة A/C.4/62/SR.6) كما يتضح من المحضر الموجز للجلسة. وقال السيد بالاسيو، في جملة أمور، إن مسألة جبل طارق لا تزال تمثل إحدى المسائل ذات الأولوية لدى حكومته. وكما اعترفت به قرارات الجمعية العامة ومقرراتها، فإن استمرار حالة الاستعمار في جبل طارق لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تقوض وحدة إسبانيا وسلامتها الإقليمية. وبالتالي يتعين معالجة القضايا المتصلة بالسيادة وإيجاد حل حاسم لها في إطار عملية إنهاء استعمار جبل طارق. وقد انعكس ذلك الموقف بوضوح في استنتاجات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بإنهاء الاستعمار التي عقدت في سان جورج، بغرينادا، في أيار/مايو ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، تأسف حكومته لأنه على الرغم من إعراهما غير مرة عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة بشأن قضايا السيادة المتعلقة بجبل طارق، لم يُحرز أي تقدم منذ دورة الجمعية العامة السابقة وظل تحقيق إنهاء الاستعمار في جبل طارق أمرا بعيد المنال. وذكر السيد بالاسيو أن مبدأ تحقيق المصير لا ينطبق على جبل طارق، كما كان سيحدث لو لم يكن هناك نزاع على السيادة، لأن إنهاء الاستعمار في الإقليم لا يمكن أن يتحقق إلا بمفاوضات ثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة. واستطرد نائب الممثل الدائم، فقال إن حكومته تظل ملتزمة تماما بالعملية التي بدأها لهذا الغرض مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٨٠.

٥٦ - وفي الوقت نفسه، قال المتكلم إن المملكة المتحدة تدعي أنها تعهدت لشعب جبل طارق، كما يرد في الأمر الدستوري الجديد، ألا تدخل في أي ترتيبات بشأن السيادة تخالف رغبات سكان جبل طارق. غير أن الحكومة الإسبانية تعتقد أن هذا لا يمكن أن يكون ذريعة لتجنب الدخول في مفاوضات بشأن السيادة، وهي مفاوضات ستراعي حتما مصالح سكان جبل طارق. وبغير ذلك تكون المملكة المتحدة مخالفة لكل من الولاية التي ما فتئت الجمعية العامة تؤكد عليها منذ عام ١٩٦٥ ولما تعهدت به لإسبانيا في عام ١٩٨٠ من سعي إلى إيجاد حل نهائي عن طريق الحوار بين البلدين. وفي هذه الأثناء، ستواصل الحكومة الإسبانية التصرف بحسن نية وتأمل أن يتسنى إجراء مفاوضات في الوقت المناسب من أجل إحراز تقدم حقيقي نحو إنهاء الاستعمار.

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٧ - ولم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق خلال عام ٢٠٠٧ في إطار ما يسمى بعملية بروكسل، التي تشكل عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. ووفقا للمعلومات المقدمة من إسبانيا، أكد وزير خارجيتها مجددا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ للبرلمان الإسباني أن عملية بروكسل نافذة تماما. علاوة على ذلك، وبمناسبة زيارة دافيد ميللياند وزير خارجية المملكة المتحدة إلى إسبانيا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ذكر ميغيل أنخيل موراتينوس وزير الخارجية الإسباني، في مؤتمر صحفي مشترك، أن المسائل المتعلقة بالسيادة تثار دائما في المحادثات مع المملكة المتحدة. واقترحت إسبانيا أن تنظر مع المملكة المتحدة في أفضل السبل لمعالجة هذه المسائل بهدف تحقيق نتائج تفضي إلى حل نهائي. إضافة إلى ذلك، قال السيد موراتينوس إن منتدى الحوار بشأن جبل طارق موجود وينبغي إحراز تقدم بهدف التفاوض بشأن السيادة في الوقت المناسب.

٥٨ - ووفقا للمعلومات المقدمة من إسبانيا، تم التوصل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى اتفاق بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن الترتيبات المتعلقة بسلطات جبل طارق فيما يتعلق بالمراسلات الرسمية والقرارات التي يجب الإبلاغ بها في سياق: (أ) الاتفاقات المختلطة التي تكون الجماعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي طرفا فيها؛ و (ب) أي معاهدة دولية لا تدخل الجماعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي طرفا فيها^(٣٧).

٥٩ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ذكر ميللياند وزير الخارجية لمجلس العموم أنه "بموجب الترتيبات المتفق عليها بشأن سلطات جبل طارق في سياق الاتفاقات المختلطة، سيطبق نظام "الصناديق البريدية" على المراسلات بين السلطات الإسبانية وسلطات جبل طارق، مع استثناء المراسلات بين سلطات دول أخرى وجبل طارق. وستنطبق نفس الترتيبات على المراسلات المتبادلة بين جبل طارق وإسبانيا في سياق "الترتيبات المتفق عليها فيما يتعلق بسلطات جبل طارق في سياق بعض المعاهدات الدولية"^(٣٨).

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٦٠ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن دستور عام ٢٠٠٦ يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الطرفين، لا تقوم على أساس الاستعمار.

(٣٧) مذكرة شفوية مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، رقم ١١٠، موجهة إلى الأمين العام من إسبانيا.

(٣٨) www.publications.parliament.uk/pa/cm/cmhansrd.htm - هانسرد، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٦١ - وفي إطار تحقيق أجرته في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لجنة مجلس العموم للشؤون الخارجية المعنية بالأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار، أدلى رئيس وزراء جبل طارق بأقواله المتعلقة بالإقليم^(٣٩). وبخصوص موضوع إنهاء الاستعمار، ذكر، في مذكرة خطية أتيحت للصحافة، أن حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة تعتقدان أن معايير الأمم المتحدة بشأن الرفع من القائمة/إنهاء الاستعمار قد عفا عليها الزمن. بيد أن رئيس وزراء الإقليم اعترف بأن المملكة المتحدة ملزمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تصوت الجمعية العامة مؤيدة رفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ذلك أن المملكة المتحدة لا تملك حرية التوقف بشكل انفرادي عن تقديم تقارير سنوية بشأن جبل طارق^(٤٠).

سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٢ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في سان جورج، بغرينادا، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، وأدلى ببيان.

٦٣ - وناقشت اللجنة الخاصة مسألة جبل طارق في جلستها الثالثة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، (انظر A/AC.109/2007/SR.3)، وكان معروضا عليها ورقة عمل تتعلق بالإقليم عن عام ٢٠٠٧ (A/AC.109/2007/12 و Corr.1). وأدلى ببيانات ممثل إسبانيا، ورئيس وزراء الإقليم، وزعيم المعارضة في جبل طارق. وبناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٤ - نظرت اللجنة الرابعة في مسألة جبل طارق في جلستها السادسة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر A/C.4/62/SR.6). وفي تلك الجلسة، أدلى ببيانات إينيغو دي

(٣٩) <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaif/uc147-iv/uc14702.htm>

(٤٠) المرجع نفسه؛ Government Of، 5 March 2008; www.gibfocus.gi، 5 March 2008; www.panorama.gi، 5 March 2008; see also

Gibraltar Press Office، Press Release No. 54/2008، 12 March 2008; and www.mercopress.com، 13 March 2008

بالاسيو نائب الممثل الدائم لإسبانيا، وبيتر كاروانا رئيس وزراء جبل طارق، والمتمس جوسيف بوسانو، زعيم المعارضة. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة الرابعة إلى بيان من ممثل المملكة المتحدة بشأن الأقاليم العشرة المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة (انظر A/C.4/62/SR.5). وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع مقرر بشأن "مسألة جبل طارق" (A/C.4/62/L.4).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - بناء على توصية من اللجنة الرابعة اعتمدت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٦ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المقرر ٥٢٣/٦٢ بدون تصويت. وفيما يلي نص المقرر:

"إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢٢/٦١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإلى البيانين اللذين وافقت عليهما حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤^(٤١)، وفي مدريد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ تلاحظ أنه قد تم، عملاً بالبيان الأخير، إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، بصورة منفصلة عن عملية بروكسل، وفي إطار البيان الذي صدر بصورة مشتركة عن حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

(أ) تحث الحكومتين على العمل للتوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، مع مراعاة مصالح وتطلعات سكانه، ووفقاً لروح البيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وفي ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ السارية، وبما يتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) ترحب بالنجاح المستمر في تنفيذ المجموعة الأولى من التدابير التي وضعها المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق".

(٤١) A/39/732، المرفق.